«الإدارة» تصدّق تجنيس ابن اللبنانية وترجئ بت إثبات وفاة المفقودين

صدقت لجنة الادارة والعدل النيابية اقتراحي قانونين ومشروع قانون، الابرز بينها الرامي الى منح الجنسية الى الاولاد القصر لأم لبنانية ووالد اجنبي متوفى. ووافقت مبدئيا على اقتراح قانون يرمي لحماية الملكية الادبية والفنية والعلمية.. ودعت وزيري العدل والاعلام الى ابداء رأيهما في هذا الاقتراح خلال اسبوعين. وأرجأت البت في اقتراحي تعديل بعض مواد قانون العقوبات واثبات وفاة المفقودين.

كانت اللجنة قد عقدت امس جلسة في المجلس النيابي في ساحة النجمة برئاسة رئيسها النائب اوغست باخوس وحضور النواب: عصام نعمان، علي ميتا، حسن علوية، زهير العبيدي، عبد اللطيف الزين، روبير غانم، قبلان عيس الخوري، رياض ابي فاضل، محمد رعد، خاتشيك بابكيان، كميل زيادة واسعد هرموش.

كما حضر المدير العام لوزارة العدل الدكتور وجيه خاطر، واسعد ضوميط عن مجلس الخدمة المدنية.

وقال النائب باخوس بعد الجلسة:

«ناقشت اللجنة في جلستها اليوم مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ٦١٦٣ الرامي الى إلغاء بعض النصوص القانونية في التفتيش المركزي ووزارة الخارجية ووزارة العدل، فصدق معدلا بالاكثرية.

كما ناقشت اللجنة اقتراح القانون الرامي الى تعديل الفقرة الاخيرة من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩/١/١٩٢٥، وموضوعه منح الجنسية الى الاولاد القصر لأم لبنانية ووالد اجنبي متوفى. وصدق الاقتراح كما ورد.

جلسة الادارة والعدل (احمد عاصي)

كما ناقشنا مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٩٩٤، الرامي الى تعديل المادة ٢٠ من قانون المطبوعات، الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢، فصدق.

وناقشنا ايضا اقتراح قانون موضوعه اثبات وفاة المفقودين، فارجئ الى جلسة لاحقة.

كما ناقشنا اقتراح قانون يرمي الى حماية الملكية الادبية والفنية والعلمية، فوافق الحاضرون على المبدأ، ولكنهم اعتبروا انه يلزم اخذ رأي وزيري العدل والاعلام، فوجهت اليهما الدعوة لإعطاء رأيهما في هذا الاقتراح المهم خلال مدة اسبوعين».

لجنتا الإسكان والصحة

من جهة ثانية، دعا رئيس لجنة الاسكان والتعاونيات وشؤون المهجرين النائب بيار حلو اعضاء اللجنة الى حضور اجتماع في العاشرة والنصف قبل ظهر يوم الاثنين المقبل للاطلاع من المسؤولين في كل من وزارة شؤون المهجرين والتعاونيات على اوضاع اداراتهم وسير العمل فيها.

- دعا رئيس لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب رياض الصراف الى جلسة تعقد عند الحادية عشرة من قبل ظهر الثلاثاء المقبل، لدرس:

١ - مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم الرقم ٥٨٨٢ تاريخ ٢/١٢/١٩٩٤ الرامي الى فتح اعتماد اضافي في موازنة العام ١٩٩٤ بمبلغ ستة مليارات ومائة مليون ليرة لبنانية مستحقات بعض المستشفيات الخاصة للعام ١٩٩٣.

٢ - مشروع القانون الوارد في المرسوم الرقم ٦٠٩٩ الرامي الى تخصيص اعتمادات لتنفيذ مشاريع القطاع الصحي.

٤ - اقتراح القانون الرامي الى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة.